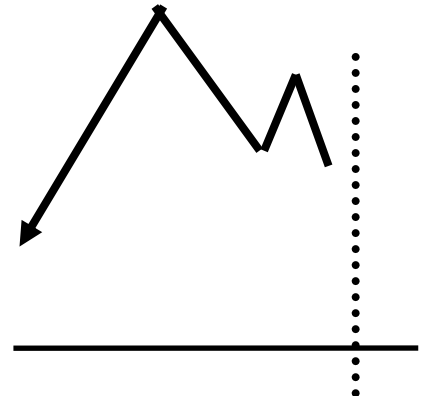


قطاع غزة :

تدهور القطاع الخاص

كانون الأول 2007

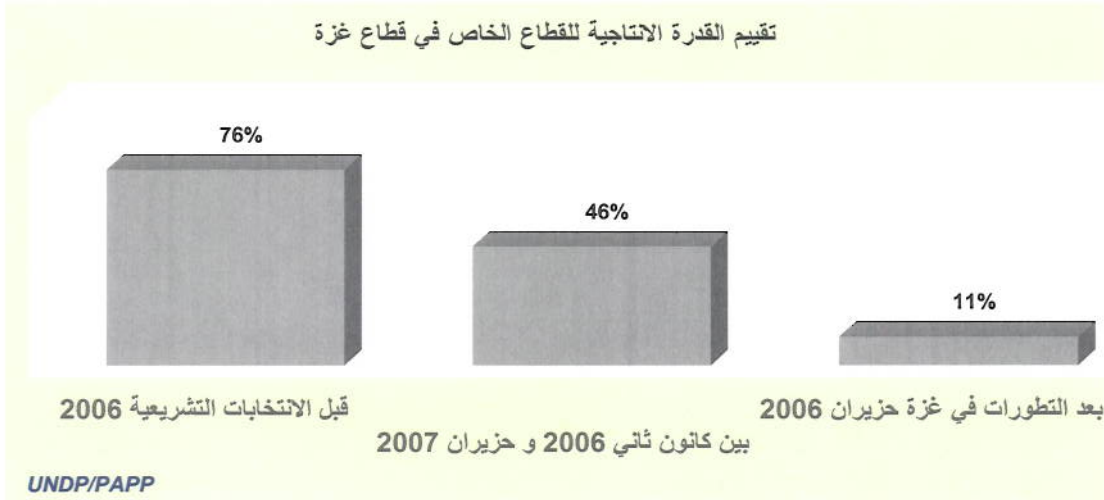


قطاع غزة: تدهور القطاع الخاص

يعتبر القطاع الخاص محرك التنمية والتطور الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتدعو الخطة الفلسطينية للإصلاح و التطوير 2008-2010 القطاع الخاص إلى خلق عماله منتج وإنتاج بضائع منافسة وذات جودة عالية والمساهمة في تحسين الازدهار الوطني.

و ينظر إلى القطاع الخاص على أنه المحرك الأساسي للنمو و التطور على الصعيد الاقتصادي في الأرض الفلسطينية، ولكن بعد التطورات السياسية التي شهدها قطاع غزة و التي انعكست على الواقع الفلسطيني ككل، فقد بات القطاع الخاص في غزة بالتحديد لا يقوى على أداء الدور الذي كان يلعبه في السابق.

و كشفت نتائج استطلاع أجري بناءً على طلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) استهدف 320 شركة و مصنع من القطاع الخاص موزعين على محافظات قطاع غزة، تراجع القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص إلى 11% بعد أحداث شهر حزيران الماضي و التي جعلت الحصار المفروض على غزة من الأساس أكثر شدة. و بالمقارنة مع القدرة الإنتاجية لتلك الشركات و المصانع الخاصة في الفترة الواقعة ما بعد إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية في شهر كانون ثاني 2006 و ما قبل أحداث حزيران 2007 كانت 46%. و تشير النتائج إلى أن القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص قبل إجراء الانتخابات التشريعية كانت 76%.



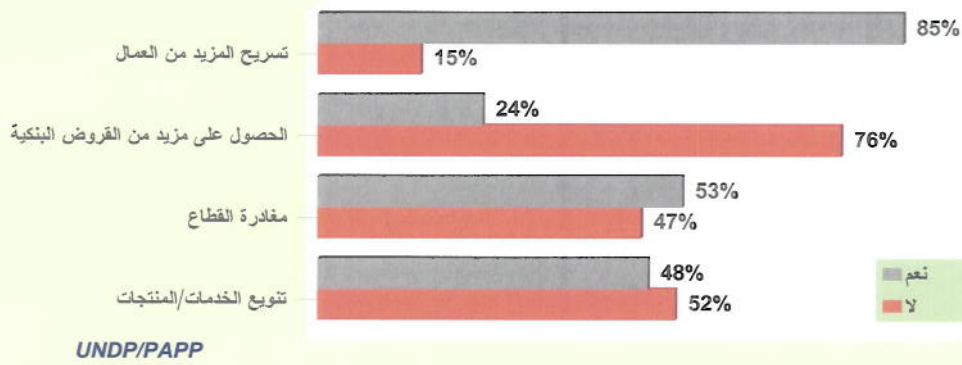
و اظهر الاستطلاع الذي نفذ عبر الهاتف في الفترة الواقعة بين الرابع و التاسع من شهر كانون أول الجاري، أن انخفاض القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص ترافقت مع انخفاض في المعدل الشهري للمبيعات، حيث وصل متوسط المبيعات الشهري للمنشآت الخاصة إلى 3000 دولار أمريكي بعد أحداث شهر حزيران مقارنة مع 10 آلاف دولار قبل أحداث حزيران و بعد الانتخابات التشريعية و 18500 دولار قبل الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي أجريت في شهر كانون ثاني 2006.

التغير في المبيعات الشهرية



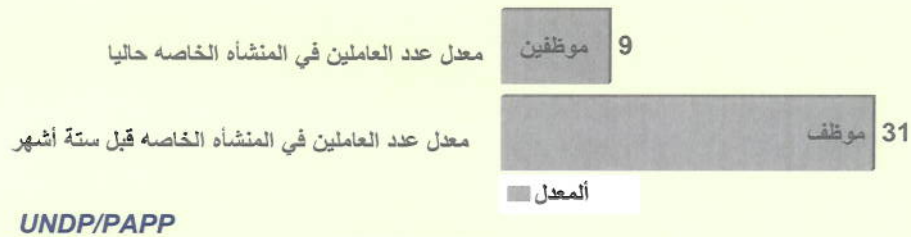
و أوضحت النتائج التي ستنتشر قريبا بشكل أكثر تفصيلا أنه في حال استمر الحصار المفروض فإن 85% من التجار سيسرحون المزيد من الموظفين و العمال، و 53% سيحاولوا مغادرة القطاع و 48% سيعملوا على تنويع و تغيير طبيعة عملهم و السلع و الخدمات التي يقدموها.

الخيارات المطروحة أمام القطاع الخاص في حال استمرار الاغلاق

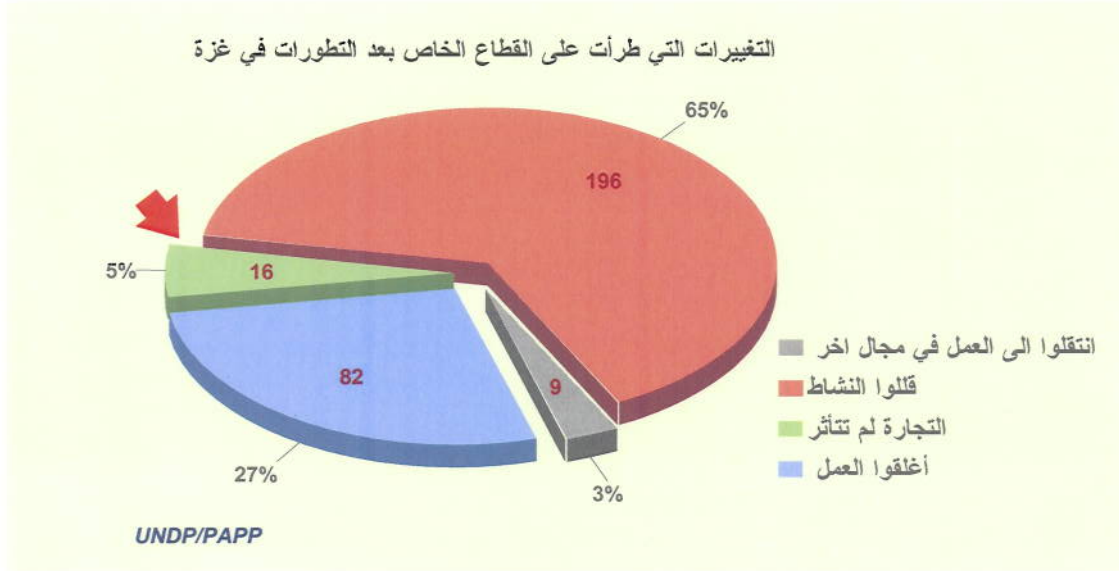


و تبين النتائج أن قدرة استيعاب القطاع الخاص للموظفين و العمال انخفضت، حيث أن متوسط استيعاب كل منشأة تجارية خاصة للعمال و الموظفين وصل إلى 9 عمال و موظفين فقط مقارنة ب 31 عامل و موظف قبل ستة أشهر.

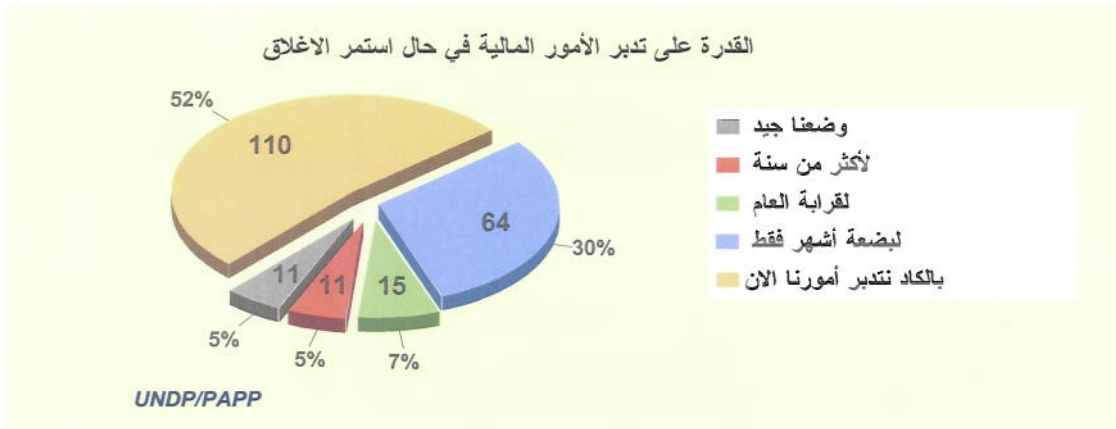
معدل عدد العاملين في المنشأة الخاصة حاليا مقارنة بالستة أشهر الماضية



و في السياق ذاته، أظهرت غالبية 65% من المستطلعة آرائهم أنهم اضطروا إلى تقليل نشاطهم التجاري، في حين أن 27% أغلقوا أبوابهم و 3% انتقلوا للعمل في مجالات أخرى، مقابل 5% فقط لم يتأثروا.



و نتيجة للأوضاع الصعبة التي يمر فيها القطاع الخاص، فإن 52% من المصانع و الشركات الخاصة تتدبر أمورها المالية بصعوبة بالغة و على حافة الإغلاق، و 30% تستطيع تدبر أمورها المالية لأشهر قليلة قادمة و 7% لقرابة السنة و 5% لأكثر من سنة.



و يستنتج من الدراسة أن استمرار الإغلاق و الحصار المفروض على قطاع غزة سيكون عائقاً أمام القطاع الخاص للعب دوره التطويري و التنموي للاقتصاد الفلسطيني وفقاً للخطة الفلسطينية للإصلاح و التطوير 2008-2010.

في المقابل، فإن الدراسة توضح أن رفع الإغلاق و الحصار و فتح المعابر سيحدث تغير ايجابي و فوري على القطاع الخاص، و ستستطيع غالبية الشركات و المصانع الخاصة إعادة أوضاع عملها و إنتاجها و أرباحها إلى ما كانت عليه من قبل بصورة سريعة لا تتجاوز الثلاثة أشهر. فكما هو موضح أدناه فإن استمرار الإغلاق سيؤدي إلى ازدياد في عدد المنشآت التي ستغلق خلال العام القادم كما أن نسبة النمو الاقتصادي لن تتعدى 1% حسب المستطلعة آرائهم بالمقابل فإنه في حال تم رفع الإغلاق غدا فإن التحسن الاقتصادي سيحدث بصورة سريعة.

كيف تقيم عملك...

